﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

متطلبات لتطوير اعداد المعلـــــم

بحث من اعـــداد

دكتـــور

سالم حسن علي هيكـــل

مقدمـــــة :

يتميز القرن العشرين الميلادي بأنه عصر التراكم المعرفي المتزايد عصر التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل والمتسارع ، عصر الابداع الفكري والابتكارات ، عصر التغيرات السريعة والمتلاحقة في كافة مجالات الحيـــاة عصر زيادة التخصصات العلمية الدقيقة ، عصر زيادة أعداد العلمـــــاء والباحثين فأكثر من ٩٠ ٪ من العلماء والمخترعين الذين ظهروا في تاريخ البشرية كلها يعيشون في عصرنا اليوم (١) ، انه عصر انتشار البحـــوث والدراسات العلمية وتطبيقاتها العملية ، فهذا العصر يتميز بتناقص المدة الزمنية الفاصلة بين تاريخ التوصل الى الاختراع العلمي وتاريخ تطبيقه على نطاق واسع (٢) ، انه عصر التميز والتفوق العلمي والتكنولوجي .

وفي اطار عصر العلم والتكنولوجيا أخذت دول العالم تتسابق لتحقيق أفضل مستويات الحياة لشعوبها وأيضا من أجل التفوق والسيادة العلميـــة وتحول هذا السباق الى صراع علمي وتكنولوجي خاصة بين الدول المتقدمة .

ومن أبرز الصراعات العلمية في هذا العصر ذلك الصراع الدائر منـذ عدة سنوات بين الولايات المتحدة الامريكية ودولة اليابان ، حيث حققـــت اليابان تفوقا علميا وتكنولوجيا هائلا وملموسا ، وظهر هذا التفوق فـــي سيطرة اليابان على معظم الأسواق العالمية من خلال منتجاتها المتميـــزة ذات الجودة العالية ، مما دفع الولايات المتحدة الى اجراء البحـــــوث والدراسات العلمية لتعرف أسباب هذا التفوق العلمي وتلك السيـــــادة التجارية التكنولوجية لدولة اليابان ، وفي نفس الوقت لتعرف أسبـــاب قلة تفوق المنتجات الأمريكية أمام المنتجات اليابانية في معظم الأسواق العالمية .

لقد انتهت الدراسات والبحوث الأمريكية حول أسباب التفوق الياباني والاخفاق الأمريكي الى أن السبب الرئيسي وراء التفوق الياباني هو نجاح

النظام التعليمي وتحقيق برامجه للأهداف المنشودة ، أما السبب الرئيسي وراء الاخفاق الأمريكي فهو الخلل القائم في برامج التعليم الأمريكي والذي أدى الى عدم تحقيق التفوق والسيادة العلمية والتكنولوجية للولايات المتحدة ، ولذلك فلقد صدر كتاب في أمريكا بعنوان أمة في خطر يدعو الى ضرورة وحتمية تطوير برامج التعليم الأمريكي (٣) ، واذا لم يحدث ذلك التطوير فان الولايات المتحدة ستكون في خطر ، وأن ذلك العملاق الياباني سيظل كما هو الآن ، يؤرق أمريكا الدولة الأولى في العالم بل ومعظم الدول المتقدمة التي تخوض سباق التفوق العلمي والتكنولوجي والذي ينعكس على كافة مجالات الحياة بها .

ان تطوير نظم وبرامج التعليم أصبح من أهم متطلبات اللحاق بعصر العلم والتكنولوجيا والنجاح في خوض سباق التفوق العلمي بل والسيادة العلمية في العالم ، واذا كان الأمر هكذا كما رأينا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث يتطلب تفوقها العلمي تطويرا لبرامج التعليم بها فان الدول شبه المتقدمة والنامية والمتخلفة لابد لها من وقفة جادة متأنية لمراجعة نظم وبرامج التعليم بها بل واعادة النظر في محتواها وأهدافها حتى تستطيع أن تساير عصر العلم والتكنولوجيا وحتى تجد لها مكانا مناسبا بين دول العالم المتقدم .

ان البداية الحقيقية لتطوير التعليم الذي ينبغي أن يكون شاملا ومتكاملا ، هي مراجعة برامج اعداد المعلم ، ذلك أن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية ، انه هو المنفذ للبرامج التعليمية والمشرف عليها والقادر على انجاحها وتحقيق الأهداف المنشودة منها ومن هنا فانه من الضروري مراجعة برامج اعداد المعلم والعناية بهذا الاعداد من جميع جوانبه ، كما أنه من الضروري أيضا العناية بنوعية الانسان المعلم وكفاياته المهنية والشخصية ، فكم من منهج دراسي لايراعي طبيعة النمو النفسي للتلاميذ انقلب أداة تربوية جيدة في يد معلم كفء

وقدير ، بينما قد ينقلب منهج تربوي ممتاز في يد معلم غير كفء الى خبرات مفككة يعوزها التناسق والترابط ولا قيمة لها على الاطلاق (٤) أضف الى ذلك أن المعلم يعتبر قدوة لتلاميذه وقائد لهم ، وهذا ولا شك أمر تربوي واجتماعي على جانب كبير من الأهمية والخطورة ، ومن ثم فان البداية الحقيقية لتطوير التعليم كما ذكر من قبل ، هي العناية باعداد المعلم أكاديميا ومهنيا وثقافيا .

ان الواقع الفعلي لاعداد المعلم في عالمنا العربي يدعونا لوقفه مع النفس لمراجعة برامج الاعداد مراجعة شاملة ومتكاملة واحداث التطوير الحقيقي والفعلي لهذه البرامج ، وهذه الوقفة مع النفس هي وقفة للحساب هي وقفة للنقد الذاتي والمراجعة الحقيقية ، ونحن ولا شك كتربويين وباحثين في علوم التربية وتقنياتها ، تتوفر لنا صلاحيات النقد الذاتي لاننا في مجال الاعداد ذاته ، ومن ثم فنحن قادرين على وضع النقاط على كل الحروف وبيان أوجه القصور في اعداد المعلم وتحديدها ثم بيان كيفية معالجتها لتطوير هذا الاعداد .

مشكلة البحث :

حددت مشكلة البحث في السؤال التالي :

- ما متطلبات تطوير اعداد المعلم ؟ .

المدخل العلمي لمعالجة مشكلة البحث :

يتبع الباحث المدخل الوصفي لمعالجة مشكلة البحث ، وهذا المدخل البحثي هو أحد مداخل منهج البحث العلمي كما هو معلوم .

وسوف يعرض الباحث فيما يلي لمشكلة بحثه من خلال المحورين التاليين:

(١) واقع الاعداد الفعلي للمعلم في كليات التربية والمعلمين .

(٢) متطلبات تطوير اعداد المعلم في هذه الكليات .

وسوف يدمج الباحث هذين المحورين معا حينما يعرض لكل متطلب من متطلبات تطوير اعداد المعلم وذلك كما يلي :

أولا - ضرورة وأهمية التدقيق في اختيار وانتقاء الطلاب الذين يلتحقون بكليات التربية والمعلمين :

لاشك أن البدايات الصحيحة لأي عمل أو مشروع أو برنامج تؤدي في غالب الأمر الى نهايات صحيحة حيث تتحقق الأهداف المأمولة من هذا المشروع أو البرنامج ، وبطبيعة الحال فان العكس غالبا ما يكون صحيحا حيث تؤدي البدايات غير الصحيحة الى نهايات غير صحيحة فلا تتحقق الأهداف المنشودة كما ينبغي أن تكون أو كما يخطط لها . ومن الطبيعي أن يكون اختيار وانتقاء طلاب كليات اعداد المعلم هو البدايات التي ينبغي أن تكون صحيحة حتى تتحقق الأهداف من هذا الاعداد ، فهل واقع كليات التربية والمعلمين يؤكد ذلك أم أن العكس هو الذي يحدث ويشكل الواقع الفعلي لاختيار وانتقاء طلاب هذه الكليات ؟ .

ان مراجعة عملية قبول الطلاب بكليات اعداد المعلم في معظم الدول النامية ، وهم الطلاب الذين ينتظر منهم مجتمعهم بعد تخرجهم في هذه الكليات أن يكونوا معلمين قدوة وقادة اجتماعيين للأجيال الناشئة ، ان هذه المراجعة توضح أن قبول هؤلاء الطلاب في هذه الكليات يرتكز في المقام الأول على مجموع درجاتهم في امتحان الثانوية العامة ، وتجدر الاشارة هنا الى أن كليات اعداد المعلم سواء التربية أو المعلمين تقبل الطلاب الحاصلين على مجاميع متوسطة أو ضعيفة في امتحان الثانوية العامة أما الطلاب الحاصلين على مجاميع مرتفعة في هذا الامتحان فيندر أن يلتحق منهم أحد بكليات التربية أو المعلمين ، ان هؤلاء الطلاب يفضلون الالتحاق بكليات القمة كما يطلق عليها للأسف الشديد وهي كليات الطب والهندسة وغيرها .

ان الاعتماد على مجموع درجات الطالب الحاصل عليها في امتحان الثانوية العامة كمحك لقبوله بكليات اعداد المعلم ، أمر له محاذيره وخطورته ، فمهنة التعليم تتطلب توافر صفات معينه وقدرات واستعدادات خاصه في الانسان الذي يشتغل بها ، ومن الطبيعي ألا تكون درجات الطالب الحاصل عليها في امتحان الثانوية العامة هي المحك الوحيد الدال على أن هذا الطالب يمتلك الصفات والقدرات والاستعدادات التي تؤهله للعمل بمهنة التعليم .

ولقد أدركت كليات اعداد المعلم ضرورة عقد اختبارات للطلاب المتقدمين للالتحاق بها لتعرف مدى قدرتهم على العمل بعد تخرجهم في مهنة التعليم ، وأنه ينبغي عدم الاعتماد كلية على مجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب في امتحان الثانوية العامة كمحك وحيد للقبول بهذه الكليات ذات الطبيعة الخاصة ، وعلى الرغم من أن هذه الاختبارات تعتبر أمرا هاما وضروريا وحيويا لاختيار وانتقاء العناصر الصالحة من الطلاب للالتحاق بكليات التربية والمعلمين ، الا أن هناك أمران لابد من مراجعتهما فيما يتعلق بهذه الاختبارات ، أما الأمر الأول فهو أن هذه الاختبارات تبدو في بعض الأحيان أنها اختبارات صورية أو أنه لا داعي لعقدها ، حيث تتحكم الأهواء الشخصية أو أساليب الوساطة والأبواب الخلفية في قبول بعض الطلاب بهذه الكليات وهذا أمر جد خطير ولا يمكن اغفاله فعلى الرغم من عدم توفيق بعض الطلاب في اختبارات القبول بكليات اعداد المعلم ، الا أنك تفاجيء بتواجدهم في قاعات المحاضرات أثناء العام الدراسي!! ، ان هذا أمر هام وينبغي مراجعته بكل جديه وحزم .

أما الأمر الثاني فهو نوعية اختبارات القبول ومحتواها ومدى قدرتها على انتقاء الطالب الذي يصلح للالتحاق بكليات اعداد المعلم . لقد أوضحت مراجعة هذا الأمر أن هذه الاختبارات لا تستطيع قياس استعدادات

وقدرات والميول المهنية والصفات الشخصية للطلاب المتقدمين للالتحاق بهذه الكليات ، ومن ثم فهي اختبارات شكلية أو صورية أو كما يقال سد خانة أي من قبيل تحصيل الحاصل . والجدير بالذكر أن هذه الاختبارات قد تكون تحريرية فيتدخل فيها عامل الغش الى حد ما ، وقد تكون شفهية فتتدخل فيها العوامل الذاتية والأهواء الشخصية والتي قد لا تعطي الصورة الحقيقية عن شخصية الطالب المتقدم للالتحاق بكليات اعداد المعلم .

ان البداية الصحيحة لتطوير اعداد المعلم هي التدقيق في اختيار وانتقاء الطالب الذي سوف تقيم له برامج الاعداد التي تهدف الى تأهيل هذا الطالب ليكون معلما وقدوة لجيل الناشئه ، ومن ثم فينبغي الاهتمام بالاختبارات التي تعقد للطلاب المرشحين للقبول بكليات التربية والمعلمين وأن تكون هذه الاختبارات على أرفع مستوى من الجودة والدقة من حيث صياغتها ومحتواها وصدق وثبات هذا المحتوى وأن تعد بحيث تقيس بالفعل الميول المهنية والصفات الشخصية والقدرات والاستعدادات للطالب المرشح للقبول بما يجعلها تعطي صورة حقيقية عن شخصية هذا الطالب ، ولذلك فانه ينبغي قيام لجنة من كبار أساتذة وخبراء التربية وعلم النفس والصحة النفسية باعداد هذه الاختبارات وتقنينها على البيئة التي ستطبق فيها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه ينبغي عدم السماح اطلاقا لقبول أي طالب بكليات اعداد المعلم لم يوفق في اجتياز هذه الاختبارات بصورة تؤهله للالتحاق بهذه الكليات .

ان قبول الطالب الذي لا يمتلك الاستعدادات والقدرات والميول المهنية والصفات الشخصية التي تؤهله للعمل بعد تخرجه في مهنة التعليم ،بكليات اعداد المعلم ، له عواقب وخيمة على مستقبل هذا الطالب المهني من ناحية ، ومن ناحية أخرى على مستقبل جيل الناشئه الذي يتولى مسئولية اعداده وتعليمه ، كما أن قبول هذا الطالب يجعل الحديث عن اعداد وتطوير

برامج اعداد المعلم حديث غير ذات معنى هذا من جانب ، ومن جانب آخر فاننا اذا تتبعنا هذا الطالب بعد تخرجه في عمله كمعلم نجد أننا قد أخطأنا خطأ جسيما في حق مجتمعنا وحق هذا الطالب ، فعلى سبيل المثال ماذا ننتظر من معلم لا يمتلك القدرة على تبسيط المعلومات وتوصيلها الى تلاميذه ، أو معلم ليس على المستوى اللائق من الصحة النفسية أو الحساسية الاجتماعية ، أو معلم صوته منخفض أو لياقته الصحية والبدنية ضعيفة أو خطه رديء أو ضعيف في اللغة العربية الى غير ذلك الذي لا يمكن حصره في هذا المجال ، ان فاقد الشيء لا يعطيه ، وبناء عليه فانه ينبغي مراجعة عملية قبول الطلاب بكليات التربية والمعلمين والتدقيق في اختيار وانتقاء هؤلاء الطلاب وعدم السماح اطلاقا لقبول أي طالب بهذه الكليات دون أن يجتاز هذه الاختبارات بنجاح .

ثانيا - ضرورة التدقيق في اختيار معلم المعلم والاهتمام باعداده وتكوينه :

ان الحديث عن تطوير برامج اعداد معلم التعليم العام بكليات التربية والمعلمين يصبح حديث غير ذات معنى أو دلالة اذا ما أغفلنا جانب اختيار معلم المعلم والتدقيق فيه بل واعداد هذا المعلم وتكوينه ليصبح معلما للمعلم . ان التدقيق في اعداد واختيار عضو هيئة التدريس بكليات اعداد المعلم يعتبر من البدايات الصحيحة للحديث عن تطوير برامج اعداد المعلم .

ان عضو هيئة التدريس بكليات اعداد المعلم ينبغي أن تتوافر فيه الاستعدادات والقدرات والصفات الشخصية والمهنية التي تؤهله لتحمل مسئولية اعداد معلم الأجيال الناشئة ، فلا يكفي اطلاقا أن يكون عضو هيئة التدريس حاملا لشهادات علمية رفيعة من الناحية الأكاديمية فقط فهذا ولا شك جانب طيب يوضح أن هذا العضو ملما بمادته العلمية كما ينبغي أن يكون (٥) ، ولكن هل هذا العضو قادر على توصيل هذه المادة العلمية الى

طلابه ، هل هذا العضو قادر على التعامل مع طلابه بأسلوب تربوي سليم ،هل هذا العضو يعي جيدا أن هناك مثلا فروقا فردية بين الطلاب ينبغي مراعاتها هل هذا العضو على مستوى جيد من الصحة النفسية أو الحساسية الاجتماعية الى غير ذلك من الجوانب الهامه التي ينبغي توافرها في عضو هيئة التدريس في جميع الكليات الجامعية وغير الجامعية ، فما بالنا بعضو هيئة التدريس بكليات اعداد المعلم !! ..

ان مراجعة الواقع الفعلي لاختيار المعيد أو عضو هيئة التدريس بكليات اعداد المعلم يوضح أن هذا الاختيار يتم بناء على الشهادات العلمية الحاصل عليها كل منهما وكذلك التقديرات الحاصل عليها في هذه الشهادات وما اذا كانت لهما خبرات سابقة في عملية التدريس وهكذا ولا شك أن هذه المعايير والقواعد في الاختيار والانتقاء ليست كافية لكي نلقي مسئولية اعداد الطالب بهذه الكليات حتى يتخرج معلما بالتعليم العام ، على كاهل هذا المعيد الذي سيصبح فيما بعد عضوا لهيئة التدريس أو عضو هيئة التدريس المعين مباشرة من الخارج دون أن يكون معيدا بهذه الكليات ، ان الأمر أكبر وأهم من ذلك فكما ذكرنا ليست الشهادات العلمية مع ادراك قيمتها وأهميتها ، هي المعيار والمحك الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في عملية الاختيار والانتقاء ولكن هناك جوانب أخرى على درجة كبيرة من الأهمية يجب مراعاتها كما ذكرنا بعضها من قبل .

ومن جانب آخر فان المعيد أو عضو هيئة التدريس اذا كانا يمتلكا خبرات سابقة في التدريس فان ذلك لا يعتبر أيضا محكا أو معيارا يمكن الاعتماد عليه واتخاذه دليلا على كفاءة هذا المعيد أو عضو هيئة التدريس فهل كانت هذه الخبرات التدريسية ناجحة ، وهل كانت تفاعلات الأستاذ مع تلاميذه على مستوى تربوي ونفسي لائق ، الى غير ذلك من التساؤلات الهامة .

ان الأمر يتطلب تدقيقا أكثر في اختيار وانتقاء المعيد أو عضو هيئة التدريس بكليات اعداد المعلم ، فلابد من تطبيق اختيارات ومقاييس مقننه وصادقه وثابته على المتقدم للعمل معيدا أو عضوا لهيئة التدريس بهذه الكليات ، بحيث تقيس هذه الاختبارات وتلك المقاييس الصفات الشخصية والمهنية والقدرات والاستعدادات العقلية والنفسية والوجدانية والجوانب الثقافية والتربوية والاجتماعية والسياسية والدينية والأخلاقية لمعلم المعلم . كما أنه ينبغي عدم السماح اطلاقا لمن يخفق في هذه الاختبارات بالتعيين معيدا أو عضوا لهيئة التدريس بكليات اعداد المعلم عن طريق الوساطة أو عن طريق الأبواب الخلفية التي تحكمها الأهواء الشخصية والمصالح الذاتية ومن ثم فان التساهل في ذلك الأمر يؤدي الى اسناد مسئولية اعداد المعلم الى من لا يستحقها .

ومن ناحية أخرى فانه يجب العناية والاهتمام بتأهيل أعضاء هيئة التدريس من التخصصات غير التربوية والنفسية ، تربويا ونفسيا حتى يكونوا قادرين على تحمل مسئولياتهم التعليمية كما ينبغي أن تكون ،وقد قامت كليات جامعية عديدة غير كليات اعداد المعلم في بعض البلاد النامية مثل مصر ، باسناد مهمة التأهيل التربوي والنفسي لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بها الى كليات التربية ، وذلك حتى يتفهم عضو هيئة التدريس معنى المسئولية التربوية والاجتماعية والجوانب المختلفة للعملية التعليمية ، ولاشك أنه من باب أولى أن تقوم كليات التربية والمعلمين بتأهيل أعضاء هيئة التدريس من غير التخصصات التربوية والنفسية بها ، تربويا ونفسيا حتى يمكنهم القيام بالمشاركة في اعداد المعلم بالصورة اللائقة .

وهناك أمر هام وحيوي ينبغي الالتفات اليه ومراعاته ومراجعته وهو اعادة اختيار أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين

الموجودين بالفعل في كليات اعداد المعلم ، ولو أن هذا الأمر حساس الا أنه ضروري اذا كنا جادين حقا في أمر تطوير برامج اعداد المعلم بصورة جذرية وجادة ، ذلك أن هناك بعض من هؤلاء الأعضاء القائمين بالعمل فعلا ليسوا على المستوى اللائق بمعلم المعلم ، ومن ثم لزم اعادة تأهيلهم وخاصة من الناحية التربوية والنفسية ، واستبعاد من لا تثبت جدارته وقدرته على تحمل مسئولية اعداد معلم المستقبل ، فالأمر جد خطير وبعيدا عن الحساسيات فاننا يجب أن ندرك أن فاقد الشيء لا يعطيه ومن ثم فلابد من المواجهة وعدم التهاون في هذا الأمر مهما كانت المبررات والعلل ، فلن يسهم في اعداد المعلم وتطوير هذا الاعداد بصورة مستمرة الا من تتوفر فيه كل الصفات والقدرات والاستعدادات الشخصية والمهنية والتي أشرنا اليها من قبل .

أما من ناحية الاهتمام باعداد وتكوين عضو هيئة التدريس بكليات اعداد المعلم منذ أن يكون معيدا بها وحتى يحصل على درجة الدكتوراه والتي يتأهل بعدها للعمل كمعلم للمعلم ، فان الحديث عن سلبيات ذلك الاعداد وما ينبغي أن يكون عليه ، نجده أمر يطول شرحه بل انه يحتاج الى بحث خاص به ، ولكن يمكن الاشارة الى أن اعداد وتكوين عضو هيئة التدريس ينبغي أن يراعي فيه أن يكون محققا لاكساب وتنمية الصفات والقدرات التي يجب توافرها في معلم المعلم وذلك في جوانب الاعداد المختلفة سواء الأكاديمي أو المهني أو الثقافي في مرحلة دبلوم الدراسات العليا ثم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ،وان كانت الدراسة الحالية تزى أن يدرس المعيد العديد من المقررات المؤهله أثناء اعداده لرسالتي الماجستير والدكتوراه مع تخفيض عدد سنوات دبلوم الدراسات العليا الى عام واحد أو الغائه تماما مع زيادة جرعات المقررات الدراسية في مرحلة اعداد بحثي الماجستير والدكتوراه حتى لا ينقطع المعيد عن القراءة وتحصيل العلم بجدية والتزام أثناء انجازه لبحوثه ، وحتى لا تقتصر قراءاته على مراجع بحثي الماجستير والدكتوراه فقط .

ثالثا - ضرورة تمهين المقررات الدراسية بكليات اعداد المعلم :

كان من الضروري قبل تناول بعض المتطلبات الهامه لتطوير برامج اعداد المعلم ، أن نعرض لأهم عنصرين من عناصر المدخلات التعليمية في عملية اعداد المعلم وهما الطالب بكلية اعداد المعلمين وعضو هيئة التدريس بهذه الكلية ، فالطالب والمعلم هما بلا شك أهم ركائز العملية التعليمية وبدونهما أو بدون أحدهما لا تقوم قائمة لعملية التعليم ومن ثم كان من الضروري اجراء مراجعة لعملية اختيارهما حتى تصبح عملية تطوير التعليم في كليات اعداد المعلم أمر مقبول ويصبح لكلمة التطوير معنى ودلاله حقيقية .

والواقع أن المقررات الدراسية تأتي في المرتبة الثالثة بعد عنصري الطالب والمعلم من حيث الأهمية بين المدخلات التعليمية ، فهذه المقررات الدراسية والتي تشكل جزءا هاما ورئيسيا من المعرفة الانسانية التي تقدم للطالب في المدرسة ، لها أهميتها وقيمتها الحيوية سواء في اطار المفهوم التقليدي للمنهج أو في اطار المفهوم الحديث للمنهج فالمقررات الدراسية ركيزة هامة وأساسية من ركائز العملية التعليمية والاهتمام بها أمر ضروري لا غنى عنه ولا جدال حوله ، ولكن الأمر يتوقف على أسلوب تنظيم المعرفة المتضمنه في هذه المقررات وطريقة تقديمها والأهداف المرجوة منها ، والنتائج التي تحققها في مجال النمو الشامل للتلاميذ وتوجيه سلوكهم (٦) ،ولذلك فالأمر يتطلب وقفه لمراجعة المقررات الدراسية التي تقدم لطلاب كليات اعداد المعلم ، والتي تعتبر عنصرا هاما ورئيسيا من عناصر اعدادهم وتكوينهم .

ان المراجعة الشاملة والدقيقة للمقررات الدراسية التي تقدم لطلاب كليات اعداد المعلم من خلال الكتب الدراسية التي يدرسونها ، توضح أن هذه المقررات سواء الخاصة بالاعداد الأكاديمي أو الاعداد المهني أو

الاعداد الثقافي جميعها غير ممهنة ، بمعنى أن مقررات الاعداد الأكاديمي والثقافي على وجه الخصوص بهذه الكليات تتشابه تماما مع نفس المقررات التي تقدم لطلاب الكليات الجامعية الأخرى ، فعلى سبيل المثال نرى ونجد أن مقرر الكيمياء العامه الذي يدرسه طلاب كليات اعداد المعلم هو نفسه الذي يدرسه طلاب كليات الطب والهندسة والزراعة والعلوم وغيرها فالمحتوى واحد وطريقة عرض المادة العلمية واحدة ولا اختلاف اطلاقا ، مع العلم أن كل كلية من هذه الكليات لها أهدافها وشخصيتها المتميزة ودورها المنوط بها ، وهكذا الأمر بالنسبة لمقررات أكاديمية وثقافية عديدة . أما مقررات الاعداد المهني فهناك بعض منها خاص بكليات اعداد المعلم والبعض الأخر يوجد أيضا بينه وبين نظيره في الكليات الجامعية الأخرى تشابه الى حد كبير مثل مقرر علم النفس العام والصحة النفسية .

ان اختلاف الكليات الجامعية وتميزها عن بعضها البعض وخاصة من حيث الأهداف والأدوار المنوطة بها ، يدعونا الى مراجعة أسلوب تقديم المعرفة الانسانية من خلال المقررات الدراسية لطلاب كليات التربية والمعلمين والتي تضطلع باعداد المعلم وتكوينه ، فالأمر يتطلب تمهين المادة العلمية بهذه المقررات وتوظيفها لتحقيق الأهداف التي نأمل تحقيقها من جرعات المعرفة التي تقدم لهؤلاء الطلاب ، والحقيقة أن هذا الأمر ينبغي تعميمه على كافة الكليات الجامعية وغير الجامعية والمعاهد العليا والمتوسطة بحيث تتحقق الأهداف المنشودة من قيام هذه الكليات وتلك المعاهد .

ان تمهين المقررات الدراسية وتوظيف المعرفة المتضمنة فيها يعني ربط هذه المعرفة بالمهنة التي سيعمل بها الطالب بعد تخرجه ، بحيث تسهم هذه المقررات الدراسية في الاعداد الحقيقي للمعلم وكذلك بالنسبة للطبيب والمهندس والمحاسب وهكذا ، فمن غير المعقول أن يكون أسلوب تقديم المعرفة في جميع كليات الجامعة وغيرها أسلوبا واحدا وبصورة واحدة .

ان تمهين المادة الدراسية في كليات اعداد المعلم يتطلب مراعاة الجوانب المختلفة للعملية التعليمية من حيث الأهداف وطرق التدريس والوسائل التعليمية وطرق التقويم وارتباط المقررات الدراسية ببعض الأنشطة والخبرات العملية التي تسهم في فهم الطالب المتعمق لما يدرسه وما يقدم له من معرفة وظيفية .

ولا شك أن أمر تمهين المقررات الدراسية ليس أمرا سهلا أو ميسورا ولكنه أمر صعب يحتاج الى فرق عمل من الأساتذة والخبراء في مجالات المعرفة المختلفة يبذلون الجهد من أجل ربط المعرفة التي تقدم للطلاب بالمهنة التي سيعملون بها بعد تخرجهم وبالتالي تصبح هذه المعرفة ممهنة أي وظيفية لها أهداف واضحة وأصيلة ولها شكل مميز يميل الى البساطة ويكون بعيدا عن التعقيد ، ومن ثم تصبح هذه المعرفة بعيدة عن الجمود والجفاف ويقبل عليها الطلاب بحب وميل لانهم يشعرون أنهم سيستفيدون منها بصورة عملية اجرائية واضحة وبسيطة .

ان الأمر المؤكد أن هذا المتطلب لتطوير اعداد المعلم يحتاج وقتا طويلا واعدادا جيدا وصبر ومثابرة وايمان بأهمية هذا العمل غير التقليدي الذي يعمل على الجمع بين التنظيم المنطقي والتنظيم السيكولوجي لمحتوى المقررات الدراسية وتمهين هذا المحتوى حتى يشعر الطلاب أن هذه المقررات ليست ثقيلة على أنفسهم وأنهم يحفظونها للامتحان فيها فقط دون أن تكون لها وظيفة حقيقية في حياتهم المهنية والخاصة وأيضا العامة .

رابعا - تحقيق العلاقة بين منهج اعداد المعلم والمناهج القائمة في مراحل التعليم العام وفقا لمفهوم المنهج الواسع أو الحديث :

يعتبر هذا المتطلب من متطلبات تطوير اعداد المعلم الهامة ، الذي يوجه حركة التطوير ويحدد ملامحها وعناصرها ، والواقع الحالي لهذه العلاقة يوضح أن كل من منهج اعداد المعلم في كليات التربية والمعلمين

والمناهج القائمة في مراحل التعليم العام ، كلها تسير وفقا لمفهوم المنهج الضيق أو التقليدي (القديم) والذي يرتكز أساسا على مجموعة من المقررات الدراسية يقوم بشرحها المعلمون ويتلقاها الطلاب دون مشاركة فعالة ، والهدف الأسمى للمدرسة في هذا الاطار هو أن يحفظ هؤلاء الطلاب المقررات الدراسية ثم يستظهرونها وينجحوا فيها في امتحانات نهاية العام الدراسي (٧) ، ولذلك فهذه المقررات ليس لها دور وظيفي واضح في حياة الطلاب وهي ثقيلة على نفوسهم الى حد كبير .

ولا شك أن العلاقة القائمة حاليا بين منهج اعداد المعلم والمناهج القائمة في مراحل التعليم العام توضح الانسجام الكامل بين كليات اعداد المعلم وبين مدارس التعليم العام ، فالعملية التعليمية في كل من هذه الكليات والتي تعد المعلم ، وتلك المدارس ، تسير كما ذكرنا وفقا لمفهوم المنهج الضيق أو القديم ، ومن ثم فالمعلم يذهب للعمل في هذه المدارس فلا يجد أمامه شيء يختلف عن ما تعلمه في كليات اعداد المعلم ولذلك فان التحدث عن عناصر المنهج بمفهومه الحديث مع كل من طالب هذه الكليات أو حتى مع المعلم الذي يشتغل بالتدريس فعلا ، يعتبر حديث غير ذات معنى لان ليس له علاقة بما يتم في كليات اعداد المعلم أو في مدارس التعليم العام بمراحله المختلفة .

واذا كنا نتحدث عن تطوير اعداد المعلم ونود أن يكون ذلك الاعداد وفقا لمفهوم المنهج الواسع أو الحديث حتى نساير عصر العلم والتكنولوجيا وحتى نجد لنا مكانا مع دول العالم المتقدم والتي أفرزت هذا المفهوم الحديث للمنهج وطبقته بالفعل ، فانه يصبح من متطلبات هذا التطوير أن يتم أيضا تطوير العملية التعليمية بمدارس التعليم العام وفقا لمفهوم المنهج الحديث وذلك حتى يحدث الانسجام والاتساق بين كليات اعداد المعلم ومدارس التعليم العام ، لانه لا يتصور أن نطبق مفهوم المنهج الحديث بهذه الكليات ولا نطبقه في تلك المدارس والعكس صحيح .

ان تطبيق المفهوم الواسع أو الحديث للمنهج في كل من كليات اعداد المعلم ومدارس التعليم العام بمراحله المختلفة ، أصبح أمرا ضروريا وهاما لتطوير التعليم بهذه الكليات وتلك المدارس تطويرا جذريا وشاملا يتمشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير وتحديث التعليم والذي يمثل القوة المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي . والواقع أن تطبيق المفهوم الحديث للمنهج بمزاياه العديده بدلا من التطبيق القائم منذ عشرات السنين للمفهوم الضيق أو القديم للمنهج بما فيه من عيوب ونقائص وما خلفه من آثار سيئة وسلبيات عديدة (٨) سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمعات وخاصة النامية والمتخلفة ، يحتاج الى وقت وجهد وامكانات مادية وبشرية كبيرة وقبل كل ذلك فانه يحتاج الى تهيئة المناخ العام في المجتمع وتهيئة عقول الأفراد من العامة ومن المتخصصين لتقبل واستقبال هذا الفكر التربوي الحديث والتفاعل معه بصورة جيدة ، ومن الطبيعي أن يأخذ ذلك التمهيد الفكري والاجتماعي لتطبيق مفهوم المنهج الحديث والاعداد الجيد لهذا التطبيق ثم التطبيق الفعلي ، عدة مراحل زمنية متعددة ومتتالية لتحقيق الأهداف المنشودة .

ان تطبيق مفهوم المنهج الواسع أو الحديث (٩) في عملية تطوير اعداد المعلم بكليات التربية والمعلمين والكليات والمعاهد المتوسطة سيوجه حركة هذا التطوير نحو الأخذ بالتيارات الفكرية الحديثة في اعداد المعلم في عالم متغير ، عالم يتميز بسرعة التغير وديمومته (١٠)والمفهوم الحديث للمنهج هو الذي يؤمن بضرورة اعداد الأفراد لهذا العالم المتغير ذلك أن ما كان صالحا للطلاب في الماضي من دراسات ونشاط لا يكون كله صالحا للطلاب في الوقت الحاضر ، وأن ما هو صالحا للتلاميذ في الوقت الحاضر لا يكون كله صالحا للتلاميذ في المستقبل (١١) ، ومن ثم فلابد من اعداد الطلاب بصفة عامه وطلاب كليات اعداد المعلم بصفة خاصة لتقبل

التغير في مجتمعهم وفي المجتمعات الأخرى كعملية طبيعية لاحداث التوافق بين الفرد ومجتمعه ، بل أن الأمر يتعدى تدريب الطلاب على تقبل التغير الى التدريب على التغيير والتجديد والاضافة والتجويد وهذا أمر هام وحيوي في عمل المعلم ، وذلك كله لا نجده في المفهوم الضيق أو التقليدي للمنهج والذي يركز جل اهتمامه على حفظ المواد الدراسية واستظهارها والنجاح فيها .

ان تطبيق المفهوم الواسع أو الحديث للمنهج والأخذ به في جميع مراحل التعليم أمر بات ضروريا وملحا لكي يكون التحدث عن تطوير التعليم له معنى واضح ، وحتى يكون التطوير شاملا ومتكاملا وهي أهم سمة من سمات التطوير الحقيقي الذي لا يتحقق الا بتطبيق هذا المفهوم الحديث للمنهج وخاصة في كليات اعداد المعلم الذي سينفذ برامج التطوير ويقودها في مدارس التعليم المختلفة .

خامسا - توفير المخصصات المالية اللازمة لدعم التعليم وتطويره في كليات اعداد المعلم :

غني عن البيان أن تطوير التعليم يحتاج الى امكانات مادية وبشرية هائلة وأنه ليست هناك مفاضلة بين الامكانات المادية والبشرية فكلاهما له أهميته بل انهما متكاملان ، فلا يصلح التعليم بامكانات بشرية فقط كما أنه لا يصلح التعليم بدون امكانات مادية . ان تقدم الدول يقاس الى حد كبير بمدى ما تنفقه على التعليم وتطويره ، فنرى ونجد أن الدول المتقدمة تخصص ميزانيات مالية ضخمة للانفاق على التعليم وتطويره وتجويده ، لانها تدرك أن التعليم قوة وعامل مؤثر في التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ان توفير المخصصات المالية اللازمة لدعم التعليم وتطويره في كليات اعداد المعلم وغيرها من المؤسسات التعليمية ، سيؤدي بطبيعة

الحال الى توفير المباني التعليمية التي تتوافر فيها الشروط اللازمة لعملية التعليم من حيث اتساع الحجرات والمدرجات والأفنية والملاعب والحدائق ودورات المياه والمعامل والورش التعليمية ، بالاضافة الى الشروط الصحية التي يجب توافرها في المبنى التعليمي ، كما أن ذلك سيؤدي الى توفير الأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية اللازمة والضرورية مع توفير الأثاثات والتجهيزات وما الى ذلك . ولا شك أنه بدون امكانات مادية كبيرة ومناسبة فان عملية التعليم ستكون أقل فعالية وقدرة على تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة ، وسيكون العمل التعليمي في هذا الاطار أمر شاق وصعب ويحتاج الى تضافر الجهود البشرية لتحقيق أكبر قدر ممكن من النجاح ، أما التطوير فسيكون محدود وبطيء ولن يكون شاملا أو متكاملا .

سادسا - الاستفادة من البحوث التربوية والنفسية والتجارب العالمية المعاصرة :

لا شك أن التطوير عمل انساني يرتكز أساسا على الابداع والابتكار وأن هذا الابداع والابتكار يظهران فيما يجرى من بحوث ودراسات وتجارب علمية رائدة ومتميزة تنتهي الى نتائج وتوصيات يمكن عن طريق الأخذ بها تطوير الأوضاع القائمة وتحديثها بادخال التجديدات والمستحدثات في المجال الذي نود أن نطوره بهدف تحسينه وتجويده ورفع مستواه بحيث يؤدي ذلك الى تحقيق الأهداف المأمولة .

وكما نعلم فان لكل بناء أسس وركائز يستند اليها وأن البناء الذي ليست له أسس وركائز قويه يقوم عليها فانه محكوم عليه بالسقوط والانهيار فاذا تناولنا مجال المناهج الدراسية وهو جوهر التعليم الحديث فسنجد أن لهذه المناهج أسس تستند وتقوم عليها وهي الأساس الفلسفي والأساس الثقافي والأساس الاجتماعي والأساس السيكولوجي ولما كانت أسس أي بناء

سواء جماد أو انسان أو عمل أو مشروع يمكن أن تكون عوامل مؤثره عليه والعكس صحيح فان أسس بناء المناهج التي ذكرت يمكن أن تكون عوامل مؤثرة على هذه المناهج والتي تقوم على الحقائق الأصلية لهذه الأسس بحيث تكون انعكاسا لها فاذا ما سايرت وتمشت مع تطورات هذه الحقائق واستجابت لها بحيث أدى ذلك الى تغيرات تلحق بهذه المناهج ومكوناتها بصورة ايجابية تعكس أيضا الحقائق الأصلية للأسس التي قامت عليها المناهج كان ذلك دليلا على أن هذه الأسس فعلا تعتبر عوامل مؤثرة على هذه المناهج بجانب أنها أسس وركائز لها .

وبناء عليه فان الأساس السيكولوجي لبناء المناهج الدراسية والذي يتضمن الحقائق التربوية والنفسية الرئيسة التي تستند اليها هذه المناهج وترتكز عليها وعلى تطوراتها المستمرة والمستحدثة نتيجة ما تتوصل اليه البحوث والدراسات والتجارب التربوية والنفسية يمكن أن يكون هذا الأساس عامل مؤثر على هذه المناهج اذا ما أخذت بما انتهت اليه البحوث والتجارب التربوية والنفسية الحديثة بصورة تؤدي الى تعديل ما هو قائم أو الاضافة اليه أو حذف ما تثبت قلة جدواه من الناحية التربوية والنفسية أو ضرره أو خطأه ، في هذه الحالة يكون الأساس السيكولوجي لبناء المناهج الدراسية عامل مؤثر بالفعل على هذه المناهج بالاضافة الى أنه أحد أسس بنائها .

وبمراجعة الواقع الفعلي لمؤسسات التعليم بصفة عامة وكليات اعداد المعلم بصفة خاصة في عالمنا العربي ، فاننا نرى ونجد أن الأساس السيكولوجي لبناء المناهج التعليمية هو أساس ضعيف من جانب ، ومن جانب أخر فانه قليل التأثير على هذه المناهج ، ذلك أنه لا يستفاد من نتائج البحوث والتجارب التربوية والنفسية سواء المحلية أو الدولية المعاصرة الا بصورة قليلة وعلى فترات كبيرة أي بدون استمرارية متصلة ، وهذا

يجعل الأساس السيكولوجي عامل غير مؤثر الى حد كبير في عملية تطوير التعليم ، ومن ناحية أخرى فان ضعف هذا الأساس يرجع الى استمرارية تطبيق مفهوم المنهج الضيق أو القديم والذي لا يعطي اهتماما على سبيل المثال لمراعاة الفروق الفردية أو تشجيع الابتكار والابداع الفكري لدى الطلاب أو تنمية الحساسية الاجتماعية لديهم أو توجيههم تربويا كما ينبغي أن يكون وما الى ذلك ، ومن هنا يأتي ضعف الاساس السيكولوجي لبناء المناهج التعليمية .

ويمكن أن نذكر هنا دليلا على عدم الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث والتجارب التربوية والنفسية لتطوير وتجويد التعليم ، فلقد عقدت مؤتمرات عديدة ولا تزال لمناقشة قضايا ومشكلات التعليم في مصر وفي البلاد العربية وذلك على مدى سنوات طويلة ، فهل تمت الاستفادة الكاملة من نتائج وتوصيات البحوث والدراسات التربوية والنفسية التي قدمت لهذه المؤتمرات وتم نشرها ومناقشتها ؟! ، لا شك أن الواقع الراهن للتعليم في الدول العربية يوضح الاجابة على هذا التساؤل الهام والخطير وهي بطبيعة الحال بالنفي ، وللحقيقة نذكر أنه حتى لو كانت هناك استفادة فهي استفادة محدودة وضعيفة وغير مؤثرة .

اننا لو عدنا الى عام ١٩٧٢ حيث عقد المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب في صنعاء خلال الفترة من ٢٣ الى ٣٠ ديسمبر من ذلك العام بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٢) سنجد أنه من بين أسبقيات ونماذج الاستراتيجية الجديدة المقترحة للتربية في البلاد العربية ، اقتراح بتطوير اعداد المعلمين وتدريبهم للارتفاع بمستواهم المهني وتحسين نوعياتهم ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل حدث بالفعل تطويرا ملموسا وواضحا وأصيلا في اعداد المعلمين وتدريبهم اعمالا وتنفيذا لهذا الاقتراح الذي صدر عن مؤتمر على هذا المستوى الرفيع ؟! .

وبطبيعة الحال فالأمر لا يقتصر على المؤتمرات العلمية التربوية ولكن أيضا نجد أن هناك استفادة محدودة من الرسائل الجامعية المتميزة والأبحاث التي تنشر في الدوريات والندوات وغير ذلك ، هذا بالاضافة الى التجارب العالمية المعاصرة ونتائجها في الدول المتقدمة والتي يمكن الاستفادة منها الى حد كبير بما يتفق مع طبيعة البيئة العربية وخصائصها المختلفة .

ان قلة أو محدودية الاستفادة من البحوث والتجارب التربوية والنفسية يرجعه البعض من العامة والخاصة والمسئولين الى عدم قابلية الكثير من هذه النتائج للتطبيق الفعلي فهي نتائج مجردة نظرية جامدة تتصف بالكلية والعمومية وبمعنى آخر أنها ليست نتائج اجرائية ، والواقع أن ذلك صحيح الى حد كبير ، ومع ذلك فهناك حل لهذه القضية المعقدة وهو أن تتكون فرق بحثيه وسيطة تعمل على تحويل هذه النتائج والتوصيات الى واقع اجرائي قابل للتطبيق الفعلي (١٣) ، وبذلك يمكن الاستفادة الحقيقية من نتائج وتوصيات البحوث والدراسات بصفة مستمرة في تطوير برامج التعليم بصفة عامة ، مع الأخذ في الاعتبار الاستفادة أيضا من الاتجاهات والتجارب العالمية المعاصرة وما سبقتنا اليه الدول المتقدمة في مجال التعليم وتطويره وخاصة فيما يتعلق بتطوير اعداد المعلم وتكوينه . وتجدر الاشارة الى أنه يصعب التطوير التعليمي دون الاستفادة الحقيقية من البحوث والدراسات التربوية والنفسية ، وأننا يجب أن نبادر حقيقة في التطوير الفعلي للتعليم وأن نبدأ مشوار الألف خطوة والذي يبدأ دائما بخطوة حقيقية تتبعها خطوات حتى تتحقق الأهداف المنشودة .

المراجـــــع

(١) ممدوح الصدفي محمد أبو النصر مع محمد وجيه زكي الصاوي : فلسفة التعليم الابتدائي ، الأزهر الشريف مع كلية التربية بجامعة الأزهر القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٨ .

(2) Edgar Faure : Learning To Be, UNESCO, Paris, 1972, P. 91.

(٣) ادوارد ر . بو شامب : التربية في اليابان المعاصرة ، ترجمة محمد عبد العليم مرسي ، الرياض ، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٥ ، ص ٦ مع ص ٦٨ .

(٤) رمزية الغريب : التقويم والقياس النفسي التربوي ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧ ، ص ٥٩ .

(٥) محمد الهادي عفيفي مع سعد مرسي أحمد : قراءات في التربية المعاصرة القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٣ ، ص ٧٢ .

(٦) الدمرداش عبد المجيد سرحان : المناهج المعاصرة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٤ .

(٧) لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى :

- عبد اللطيف فؤاد ابراهيم : المناهج - أسسها وتنظيماتها وتقويم اثرها ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ط ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٥ - ٤٨ .

- محمد لبيب النجيحي مع محمد منير مرسي : المناهج والوسائل التعليمية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧ ، ص ص ٣٦-٤٠ .

- الدمرداش عبد المجيد سرحان : المناهج المعاصرة ، مرجع سابق ص ص ١٥٥ - ١٦٣ .

(٨) عبد اللطيف فؤاد ابراهيم : المناهج - أسسها وتنظيماتها وتقويم أثرها ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ - ٤٨ .

(٩) أبو الفتوح رضوان وآخرون : المدرس في المدرسة والمجتمع ، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ١٠١ مع ص ١٠٢ .

(١٠) محمد الهادى عفيفي مع سعد مرسي أحمد : قراءات في التربية المعاصرة مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(١١) عبد اللطيف فؤاد ابراهيم : المناهج - أسسها وتنظيماتها وتقويم أثرها ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ - ٤٨ .

(١٢) لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع الى :

- محمد الهادي عفيفي مع سعد مرسي أحمد : قراءات في التربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ١ - ٦٧ .

- عبد الله عبد الدائم : التربية في البلاد العربية - حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام ١٩٥٠ الى عام ٢٠٠٠ ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، يناير ١٩٨٣ ، ص ص ٣٥١ - ٤٠٣ .

(١٣) محمد ابراهيم كاظم : محاضرة في سيمينار عن التربية والبحث التربوي جامعة الأزهر - كلية التربية ، ١٩٨٨ .

وقد استفادت الدراسة البحثية الحالية من المراجع التالية أيضا :

(١٤) أمين بدر الكخن : دراسة ميدانية لدوافع اقبال الطلبة على مهنة التعليم في المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية التربية جامعة الملك عبد العزيز - كلية التربية ، السنة الثالثة - العدد الثالث ١٩٧٧ .

(١٥) عبد العزيز عبد الله الجلال : اعداد المدرس السعودي وتشجيع الحاقه بمهنة التدريس ، مجلة كلية التربية ، جامعة الملك عبد العزيز كلية التربية - مركز البحوث التربوية والنفسية ، السنة الرابعة العدد الرابع ، ١٩٧٩ .

(١٦) ممدوح الصدفي محمد أبو النصر وآخرون : مهنة التعليم ، الأزهر الشريف مع جامعة الأزهر - كلية التربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .